



منشور مالي رقم (٢) لعام ٢٠٢٠

بشأن التوظيف في الشركات المملوكة للدولة وشركاتها التابعة

أصحاب المعالي / السعادة / الأفاضل ... المؤمنين / المحترمين
رؤساء مجالس إدارة الشركات الحكومية وشركاتها التابعة

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة إلى المنشور المالي رقم (٢٠١٦/٢٠) الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣ م بشأن تنقلات الموظفين في الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على (٤٠ %) والشركات التابعة لها (مرفق) ، وإلى المنشور المالي رقم (٢٠١٩/١) الصادر بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥ م بشأن التوظيف في الشركات المملوكة للدولة وشركاتها التابعة (مرفق) .

وفي إطار الحرص الذي توليه الحكومة في إعداد وتهيئة القوى العاملة الوطنية وتنمية قدراتهم والاستفادة من طاقاتهم للإسهام بفاعلية في مسيرة التنمية الشاملة ، وإلى الجهود المبذولة بهدف توفير فرص عمل للمواطنين في مختلف القطاعات بشكل مستمر .

وبالتزامن مع المساعي التي تبذلها مختلف الجهات المعنية من أجلمواصلة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الموقر بشأن الباحثين عن عمل وأهمية معالجته بشكل مستدام واعطائه الأولوية خلال المرحلة المقبلة .

تود وزارة المالية توجيه عناية كافة الشركات المملوكة للحكومة بالكامل أو تلك التي تساهم فيها بنسبة (٤٠ %) والشركات التابعة لها بضرورة الالتزام بما ورد بالنشرتين الماليتين المذكورين أعلاه ، والعمل بما جاء بقرارات مجلس الوزراء الموقر المذكورة أعلاه ك التالي :

١. قيام الشركات بتخصيص جزء من المبالغ التي ترصدها للمسؤولية الاجتماعية لدعم برامج التدريب المقرر بالتشغيل .



(٢)

٢. عدم قيام الشركات الحكومية ومنشآت القطاع الخاص بنشر إعلانات التشغيل إلا بعد التنسيق بشأنها مع المركز الوطني للتشغيل.

نرجو من الجميع التعاون والالتزام بما ورد أعلاه تحقيقاً للمصلحة العامة.

درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في : ٣ / ٧ / ١٤٤١ هـ

الموافق : ٢٠٢٠ / ٧ / ٢٧

نسخة مع التحية إلى :

- معالي السيد/ خالد بن هلال بن سعود البوسعريدي
وزير ديوان البلاط السلطاني
- معالي الفريق أول/ سلطان بن محمد النعماني
وزير المكتب السلطاني
- معالي الشيخ / الفضل بن محمد بن أحمد гарاثي
الأمين العام لمجلس الوزراء
- معالي الشيخ / ناصر بن ناصر المعولي
رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
- معالي / سلطان بن سالم بن سعيد الحبسى
رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتشغيل

(م.د.م/منشورات / الشركات الحكومية)



منشور مالي رقم ١٩٢٠١٦

بشأن التوظيف في الشركات المملوكة للدولة وشركاتها التابعة

اصحاب المعالي / السعادة / الأفاضل ... المؤمنين / المحترمين
رؤساء مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة إلى المنشور المالي رقم (٢٠١٦/٢٠) الصادر بتاريخ ١٣/١١/٢٠١٦م بشأن تنقلات الموظفين في الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على (٤٠٪) والشركات التابعة لها (مرفق)، وفي إطار الحرص الذي توليه الحكومة بشأن إعداد وتهيئة القوى العاملة الوطنية وتنمية قدراتهم والاستفادة من طاقاتهم للإسهام بفاعلية في مسيرة التنمية الشاملة ، وإلى الجهود والمبادرات المبذولة في هذا الشأن للعمل على توفير فرص عمل للمواطنين في مختلف القطاعات بشكل مستمر .

ونظرا لما لوحظ من استمرار قيام بعض الشركات الحكومية عند حاجتها للتوظيف في استقطاب الكفاءات من الموظفين العاملين في شركات حكومية أخرى برواتب وامتيازات أعلى مما يتلقاونه في وظائفهم في تلك الشركات - رغم ما تم التأكيد عليه في المنشور المذكور أعلاه بشأن وقف التنقلات بين الموظفين العاملين في هذه الشركات - ، الأمر الذي أدى إلى التنافس فيما بين الشركات لاستقطاب الكفاءات وارتفاع كلفة الرواتب في موازناتها وأحداث خلل فيها بافراغها من الخبرات التي تكونت لديها والتي استثمرت لتدريبها وتأهيلها علاوة على تقليل فرص العمل المتاحة للباحثين عن عمل.



بناء عليه وحيث ان توفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية من الخريجين الجدد الباحثين عن عمل يأتي من ضمن الأولويات التي توليها الحكومة اهتماما كبيرا ، فتود وزارة المالية توجيهه عنابة كافة الشركات الحكومية والشركات التابعة لها بضرورة الالتزام بوقف التنقلات بين الموظفين العاملين لديها للأسباب المذكورة أعلاه ، على ان يتم إعطاء الأولوية في التعيين في الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها للخريجين الجدد من الباحثين عن عمل والعمل على تدريبهم وتأهيلهم للوصول الى المستوى المطلوب لشغل هذه الوظائف .

نرجو من الجميع التعاون والالتزام التام بما ورد أعلاه وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة .

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في : ٨ / ٩ / ١٤٤٠ هـ

الموافق : ٢٠١٩ / ٤ / ٨٥

نسخة مع التحية إلى :

- معالي السيد/ خالد بن هلال بن سعود البوسعيري ... المؤقر
- وزير ديوان الбلاط السلطاني
- معالي الفريق أول/ سلطان بن محمد التعمانى ... المؤقر
- وزير المكتب السلطاني
- معالي الشيخ / الفضل بن محمد بن احمد العارثى ... المؤقر
- الأمين العام لمجلس الوزراء
- معالي الشيخ / ناصر بن هلال بن ناصر المولى ... المؤقر
- رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
- معالي / سلطان بن سالم بن سعيد الحبسى ... المؤقر
- رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتشغيل



سُلْطَانُ عُمَانَ
رَئِسُّ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ
مُحَمَّدُ بنُ سَلَّيْمَانَ

منشور مالي رقم (٢٠) لعام ٢٠١٦م
بشأن تنقلات الموظفين في الشركات التي
تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ والشركات التابعة لها

لصاحب المعالي/ الصاحدة/ الفاضل ... المؤمنين/ المحترمين
رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ (وشركاتها التابعة)

استناداً إلى المادة (٦) من أحكام القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ المتعلقة بإدارة الاستثمارات الحكومية والرقابة على الأموال الحكومية وإجراءات ترشيد الإنفاق، وإلى المادة رقم (٢٠) من قانون جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ التي حددت الجهات الخاضعة للرقابة المالية والإدارية للدولة، وإلى الخطابات الصادرة من هذه الوزارة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٢م و ٢٠١٣/١٢/٢٠م بشأن ضبط وترشيد المصروفات وعدم اتخاذ أي إجراءات في المجالات المذكورة أدناه إلا بعد التنسيق مع وزارة المالية وهي :

١. اجراء أيه تعديلات على هيكل الرواتب (يتضمن الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات والمنافع الأخرى المرتبطة بذلك) أو بستحداث درجات أو وظائف جديدة أو ترقيات إلى مناصب أو درجات وظيفية أعلى.
٢. اجراء أيه تعديلات في هيكلها التنظيمية أو لوانحها الداخلية أو اتخاذ أيه قرارات ذات تبعات مالية.
٣. صرف المكافآت السنوية للموظفين
٤. تنقلات الموظفين فيما بين الشركات الحكومية.

نود الإفادة بأنه تلاحظ استمرار تنقلات الموظفين بين الشركات الحكومية بسبب ما تعرضه بعض الشركات من مزايا وحوافز تشجع بعض الموظفين للانتقال إليها، الأمر الذي يخلق فراغ في الشركات المنتقل منها الموظف وعدم استقرار لدى الموظفين العاملين بها سعياً للحصول على مزايا وحوافز مشابهة، ويستمر الأمر في الدوران في حلقة من التناقض بين هذه الشركات على استقطاب الموظفين لديها تؤدي في النهاية إلى ارتفاع كلفة الرواتب بشكل كبير بدون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاجية.



ومن شأن ذلك إما زيادة الدعم الحكومي أو تقليل ربحية هذه الشركات في الوقت الذي تتطلع فيه الحكومة إلى زيادة مساهمة هذه الشركات في الإيرادات الحكومية لاسيما في الوقت الراهن الذي تشهد خلاله الميزانية العامة للدولة تحديات عديدة ناتجة من انخفاض أسعار النفط.

في ضوء ما تقدم فإن وزارة المالية ترجو من كافة الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على ٤٠٪ وشركاتها التابعة بوقف التنقلات بين الموظفين العاملين لديها في حالة وجود تكاليف مالية إضافية نتيجة لذلك التنقل.

نرجو من الجميع التعاون والإلتزام التام بما ورد أعلاه وذلك تحقيقاً للمصلحة العامة.

درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في ٢٢/١٤٢٨هـ
الموافق ٢٣/١٢/٢٠١٦م
نسخة مع التحية إلى:

الموفر	معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني
الموفر	معالي الصريق أول / ورير المكتب السلطاني
الموفر	معالي النسيج / الأمين العام لمجلس الوزراء
الموفر	معالي النسيج / رئيس هماز الرقابة المالية والأدارية للدولة